

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢

يربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبترو

للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٧ ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبترو للسنه الماليه ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٤٢٤.٣٦.٩٣٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائه وأربعة وعشرون ملياراً وستة وثلاثون مليوناً وثلاثة وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنه الماليه ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٣٤٩.٢٣٣٨٥.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائه وتسعة وأربعون ملياراً وثلاثة وعشرون مليوناً وثلاثمائه وخمسة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالاتى :
- أجور بمبلغ ٤١٦٩٧٢.٠٠٠ جنيه .

- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٣٤٨٦.٦٤١٣.٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنه الماليه ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٣٨١٩٥٣٩.٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائه وواحد وثمانون ملياراً وتسعمائة وثلاثة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثمانية آلاف جنيه) منه مبلغ ٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إعانات .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنه الماليه ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٣٢٩٣.٥٢٣.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وثلاثون ملياراً وتسعمائة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه) منه مبلغ ٢٥٩٨٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٤٢٠٨٢١٨٥٠٠٠ جنية (فقط وقدره اثنان وأربعون ملياراً واثنان وثمانون مليوناً ومائة وخمسة وثمانون ألف جنية) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٢٠١٢١٨٥٠٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٤٢٠٨٢١٨٥٠٠٠ جنية (فقط وقدره اثنان وأربعون ملياراً واثنان وثمانون مليوناً ومائة وخمسة وثمانون ألف جنية) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٧٠٢٧٢٨٥٠٠٠ جنية .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٥٤٩٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشير العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٢

صدر بالقاهرة فى ٥ شعبان سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٢٥ يونية سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	بيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	بيان
الإيرادات =					
٢٥٣٧٧.٥١٣...	٣.٧٩٣.٥٤٨...	مجموعة (١) إيرادات النشاط	١.٧٠٠.....	١٢٧٢٥.٧٦٧...	مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار
٩٥٥٣٥.....	٧.....	مجموعة (٢) منقح وراعاتات	٤.٥٣٤٧...	٤١٦٩٧٧...	مجموعة (٢) الأجرور
٣١.٣٣٣٣...	٧٧٥٥٦٦٤...	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفراند	٢١٦٦٨٥١٥...	٧٦١٧٨٦.٥...	مجموعة (٣) المصروفات
٣.٩٩٥٧٢....	١٣٦٧٦٩٦.....	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى	١٢٧.....	١٤٥٧٨٤٨٩٣...	مجموعة (٤) مشتريات بضائع بفرض البيع
٣٥٤٥٠.٨٤١٨....	٣٣٨١٩٥٣٩.٨...	جملة الإيرادات	٥٤٧٧٦.....	٤٩٣٩٢١٤٨....	مجموعة (٥) أصباء وخسائر
			٣١.٨٤٩٨٦٢...	٣٣٤٩.٢٣٣٨٥...	جملة التكاليف والمصروفات
			٣٧٧٧٧.....	٢٥٩٨٦.....	إرباح العام =
			٥٨٨٨٥٥٦...	١٩٤٤٥٢٣...	أرباح موزعة (فائض حكومة)
			٤٣٦٥٨٥٥٦...	٣٢٩٣.٥٢٣...	أخرى
٣٥٤٥٠.٨٤١٨....	٣٨١٩٥٣٩.٨...	جملة الموازنة الجارية	٣٥٤٥٠.٨٤١٨....	٣٨١٩٥٣٩.٨...	صافي ربح العام
		الإيرادات الإرسالية =			جملة الموازنة الجارية
١٩٥٨١٥٨٤....	٣٧.٧٧٢٨٥....	إيرادات وأسمالية متنوعة	٤٩٥٠.....	٧.....	الاستخدامات الإرسالية:
١٢٤٥٧٢٨٨....	٥.٥٤٩.....	قروض وتسهيلات ائتمانية	٣١٩٩٤٣٧٢...	٤٢.١٢١٨٥...	استخدامات استثمارية
٣٢.٤٣٨٧٢....	٤٢.٨٢١٨٥....	جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٢.٤٣٨٧٢....	٤٢.٨٢١٨٥....	تحويلات وأسمالية
٣٨٦٥٥٢٢٩.....	٤٢٤.٣٦.٩٣...	إجمالي الموازنة	٣٨٦٥٥٢٢٩.....	٤٢٤.٣٦.٩٣...	جملة الاستخدامات الرأسمالية
					إجمالي الموازنة

* يتضمن مبلغ ٢٧٧٥٦ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشريك الأجنبي .
 # يعزز بموافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للهيئة لمواجهة الزيادة في نفقات التشغيل وما يمكن إيجابيا على نتائج أعمال الهيئة وما يؤثر للخزينة العامة .